متناهية موجودة معا فلزم ترتب الواجبات غير بين ولا مبين لانا نقول اما بطلان ماذكره
اولا بان كل مهية بالنظر الى ذاتها لا يقتضي شيئا من التناهي واللاتناهي ولا مرتبة معينة من
المراتب انه اذا قطع النظر عن الامور الخارجة عن نفس المهية لا يابى عند العقل ان يكون لها
افراد غير متناهية واما فساد ماذكره ثانيا فلان الكلام ههنا ليس في بطلان
التسلسل في الواجبات عن وبالكان اولا يقتضيه مرتبا او متكافيا حتى قيل انه بطلانه بعد منظور
فيه بل الكلام في انه اذا كان للواجب مهية كلية يمكن ان يفرض لها جزئيات سوى ما هو
الواقع اذ المهية لما لم يكن من حيث الآحاد كان الوقوع لها لا ها خارجا عن نفسها فلا تابى
بالنظر الى نفسها من حيث هي ان يكون الى افراد غير واقعة والاوقع ثم لما كان كل من الوجوب
والامكان والامتناع من لوازم المعنى مع قطع النظر عن الخارجيات بمعنى انه
لا معنى من المعاني في ذاته خارجا عن احد هذه المعاني فاذا وجب لذاته فرد من مهية كلية
كانت جميع افرادها واجبة لذاتها وكذا امتنعت لو امتنع وامكنت لو امكن فنقول تلك
الافراد المفروضة الغير الواقعة لم يكن واجبة لذواتها والا لما عدمت ولا ممتنعة والا لكان
الواقع ايضا ممتنعا هف لانا نتكلم بعد ان نجزم بوجود الواجب لذاته ولا ممكنة والا لكان الواجب لذاته
هف فثبت انه لو كان واجب تعدد ذا مهية غير الانية لزم كونه عريا عن المواد الثلث وهو محال
وانا اقول ولعلك تقول انهم صرحوا بان تشخص العقول من لوازم مهياتها بمعنى ان مهية كل واحد
من الجواهر المفارقة يقتضي انحصار نوعه في شخصه فيكون الواجب ذا مهية يقتضي لذاتها الانحصار
في واحد فكيف حكمت بان المهية لا يقتضي شيئا من مراتب التعين فاعلم ان كون تشخص كل جوهر عقلي

من لوازم

من لوازم ذاته ليس معناه ان المهية المطلقة يقتضي التعين نفس اشرنا الى ان التعين يعني ما به التعين
في الاشياء نفس وجودها الخاص والوجود مما لا يقتضيه المهية كما عرفت بل اللزوم قد يراد منه عدم الانفكاك
بين شيئين سواء كان مع الاقتضاء ام لا وهو المراد من قولهم تعين كل عقل لازم المهية واما التعين بمعنى
المتعينية فهو امر اعتباري لا باس بكونه من لوازم المهية باي معنى كان لانه ليس امرا مخصصا يتعين به الشيء
الوجود الخاص وهو قريب المأخذ مما ذكره صاحب الاشراق ويناسب مذهب المشائين وهو ان الوجود
لو كان زائدا على مهية الواجب لزم دخوله تحت مقولة الجوهر فيحتاج الى فصل مقوم فيتركب ذاته وهو مح
ولانه كلما صح على الفرد صح على الطبيعة من حيث هي وكلما امتنع على الطبيعة امتنع على افرادها ولما لزم قول الامكان
على بعض الجواهر ضرورة لما نشاهد من حدوث العنصريات دون ما صح على مقول لذاتها ولو دخل الواجب
الوجود تحت مقولة الجوهر للزم فيه جهة امكانية باعتبار الجنس فلا يكون واجب الوجود بالذات هف
فكل ماله مهية زائدة على الوجود فهو اما جوهر او عرض والواجب ليس جوهرا كما عرفت ولا عرضا لعدم
قيامه بغيره فلا يكون له مهية سوى الوجود **شكوك وازاحات** قد اورد على كون الواجب الوجود
محض حقيقة الوجود بلا مقارنة مهية وجوه من الايراد **منها** لو كان وجود الواجب مجردا عن
المهية فحصول هذا الوصف له ان كان لذاته لزم ان يكون كل وجود كذلك لامتناع تخلف مقتضى الذات
فيلزم تعدد الواجب وهو مح كما سيجيء وان كان لغيره لزم احتياج الواجب في وجوبه الى غيره
ضرورة توقف وجوبه على التجرد المتوقف على ذلك الغير لانه يكفي في التجرد عدم ما يقتضي المقارنة
لانا نقول فاذن يحتاج المعلم ذلك المقتضي واجبا بان حصول هذا الوصف له لذاته الذي هو الوجود
الخاص المخالف بالحقيقة لسائر الوجودات عند المشائين وبالماهية والنقص او الغنى والفقر عند

[illegible]

Copyright © King Saud University